القيصر

للمحاماة والاستشارات القانونية

الأستاذ

على خلف عبدالقادر

٠١١١٧٣٩٩٨٥٩

اختصاص وكلاء النيابة العامة

==========

الطعن رقم ١١٤٧ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٠٧ صفحة رقم ١٢٨٣
بتاريخ ٢٤-١٢-١٩٥٦
الموضوع : نيابة عامة الموضوع الفرعي : اختصاص وكلاء النيابة العامة
فقرة رقم : ١
صدور إذن بالضبط و التفتيش من وكيل النيابة الكلية يصح تنفيذه فى أى جهة تقع فى دائرة المحكمة الكلية التابع لها وكيل النيابة الذى أصدر الإذن بإعتباره مختصا بالتحقيق فى الحوادث التى تقع فى هذه الدائرة و ذلك بناء على تفويض رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذى إستقر عليه العمل فى حكم المفروض بحيث لا يستطاع نفيه إلا بنهى صريح . (الطعن رقم ١١٤٧ لسنة ٢٦ ق ، جلسة ٢٤/١٢/١٩٥٦)

==========

الطعن رقم ٠٠٧٠ لسنة ٢٨ مكتب فنى ٠٩ صفحة رقم ٤٨٦
بتاريخ ١٢-٠٥-١٩٥٨
الموضوع : نيابة عامة الموضوع الفرعي : اختصاص وكلاء النيابة العامة
فقرة رقم : ٢
إن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال لتحقيق فى جميع الحوادث التى تقع بدائرة المحكمة الكلية التى هم تابعون لها دون حاجة إلى ندب منه بذلك .
(الطعن رقم ٧٠ لسنة ٢٨ ق ، جلسة ١٢/٥/١٩٥٨)

==========

الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ١٢٤
بتاريخ ٠٥-٠٢-١٩٦٨
الموضوع : نيابة عامة الموضوع الفرعي : اختصاص وكلاء النيابة العامة
فقرة رقم : ٩
لوكلاء النيابة الكلية إختصاص شامل فى تحقيق جميع الحوادث التى تقع بدائرة المحكمة الكلية التى يتبعونها .

==========

الطعن رقم ٠٠٣٠ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٥٠٩
بتاريخ ٢١-٠٤-١٩٦٩
الموضوع : نيابة عامة الموضوع الفرعي : اختصاص وكلاء النيابة العامة
فقرة رقم : ٢
إن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق فى جميع الحوادث التى تقع بدائرة المحكمة الكلية التى هم تابعون لها ، و ذلك بناء على تفويض رئيس النيابة أو من يقوم مقامه ، تفويضا أصبح على هذا النحو الذى إستقر عليه العمل فى حكم المفروض و لا يستطاع نفيه إلا إذا كان هناك نهى صريح . و إذا كان ذلك ، و كان لم يقم فى الأوراق ما يشير إلى توافر هذا النهى فى حق وكيل النيابة الكلية الذى باشر تحقيق الواقعة ، فإن ما يثيره الطاعن من النعى ببطلان الإجراءات و خطأ الحكم فى تطبيق القانون بصدد إطراحه الدفع لا يكون سديدا .

==========

الطعن رقم ٠١٣٨ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٦٧٣
بتاريخ ١٢-٠٥-١٩٦٩
الموضوع : نيابة عامة الموضوع الفرعي : اختصاص وكلاء النيابة العامة
فقرة رقم : ٣
جرى قضاء محكمة النقض على أن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق فى جميع الحوادث التى تقع فى دائرة المحكمة الكلية التى هم تابعون لها ، و هذا الإختصاص أساسه تفويض من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه ، تفويضا أصبح على النحو الذى إستقر عليه العمل فى حكم المفروض ، و لذلك لم يجد الشارع حاجة إلى تقرير هذا المبدأ بالنص عليه .
==========
الطعن رقم ٠٧٨٥ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١٠١٨
بتاريخ ٠٦-١٠-١٩٦٩
الموضوع : نيابة عامة الموضوع الفرعي : اختصاص وكلاء النيابة العامة
فقرة رقم : ١
إن مؤدى نص المادتين ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية و ٢٨ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية أن المحامى العام الأول لا يملك التقرير بالطعن بالنقض فى الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية الصادر من مستشار الإحالة أو التوقيع على أسباب الطعن إلا فى حالة غياب النائب العام أو خلو منصبه أو قيام مانع لديه ، و فيما عدا هذه الحالات الثلاث فإنه لا يباشر حق الطعن أو التوقيع على الأسباب إلا بتوكيل خاص من النائب العام ، و إذ كان ما تقدم و كانت النيابة العامة لم تقدم ما يدل على أن النائب العام قد قام لديه سبب من الأسباب الثلاثة المار ذكرها حتى يمكن أن يقوم ذلك سندا كاشفا عن أن توقيع المحامى العام الأول على أسباب الطعن إنما جرى بوصفه قائما بأعمال النائب العام ، و كان الثابت من مذكرة أسباب الطعن أن الموقع عليه هو المحامى الأول ، فإن تقرير أسباب الطعن يكون قد صدر من غير ذى صفة .
==========
الطعن رقم ٠٨٤٦ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١١١٠
بتاريخ ٢٠-١٠-١٩٦٩
الموضوع : نيابة عامة الموضوع الفرعي : اختصاص وكلاء النيابة العامة
فقرة رقم : ١
إن قرار وزير العدل الصادر فى ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٨ بإنشاء نيابة مخدرات القاهرة قد جعل إختصاص هذه النيابة بالتحقيق و التصرف فى الجنايات و الجنح المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بشأن مكافحة المخدرات و تنظيم إستعمالها و الإتجار فيها و القوانين المعدلة له شاملا لما يقع بدائرة محافظة القاهرة و قسم أول و قسم ثانى الجيزة . و لما كانت منطقة الدقى ، التى جرى فيها التفتيش ، تقع بدائرة القسم الأخير ، فإن ما يثيره الطاعنان بشأن إنحسار إختصاص وكيل نيابة مخدرات القاهرة بإصدار الإذن و إقتصاره على محافظة القاهرة وحدها يكون على غير أساس من القانون .
==========
الطعن رقم ١٤٤٩ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٢٩٢
بتاريخ ٢٢-٠٣-١٩٦٠
الموضوع : نيابة عامة الموضوع الفرعي : اختصاص وكلاء النيابة العامة
فقرة رقم : ١
إحالة أعمال النيابة العسكرية على وكيل النيابة لا يسلبه إختصاصه بعمله الذى له أن يباشره دائما ما لم يمنع من ذلك منعا صريحا و لم يخصص فى أمر الندب الصادر إليه بأعمال النيابة العسكرية وحدها .

==========

الطعن رقم ١٤٤٩ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٢٩٢
بتاريخ ٢٢-٣-١٩٦٠ الموضوع : نيابة عامة
الموضوع الفرعي : اختصاص وكلاء النيابة العامة
فقرة رقم : ٢
جرى قضاء محكمة النقض على أن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق فى جميع الحوادث التى تقع بدائرة المحكمة الكلية التى هم تابعون لها ، و ذلك بناء على تفويضهم من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذى إستقر عليه العمل فى حكم المفروض و لا يستطاع نفيه إلا إذا كان هناك نهى صريح. (الطعن رقم ١٤٤٩ لسنة ٢٩ ق ، جلسة ٢٢/٣/١٩٦٠)

==========

الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٣٧٧
بتاريخ ٢٨-٣-١٩٦١
الموضوع : نيابة عامة الموضوع الفرعي : اختصاص وكلاء النيابة العامة
فقرة رقم : ١
العبرة فى الإختصاص المكانى لوكيل النيابة مصدر الإذن إنما تكون بحقيقة الواقع و إن تراخى ظهوره إلى وقت المحاكمة.

==========

الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٣٧٧
بتاريخ ٢٨-٣-١٩٦١ الموضوع : نيابة عامة
الموضوع الفرعي : اختصاص وكلاء النيابة العامة
فقرة رقم : ٢
ليس فى القانون ما يوجب ذكر الإختصاص المكانى مقرونا بإسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش. (الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٠ ق ، جلسة ٢٨/٣/١٩٦١)

==========

الطعن رقم ١٧٨٠ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ١٤٣
بتاريخ ٣٠-١-١٩٦١
الموضوع : نيابة عامة الموضوع الفرعي : اختصاص وكلاء النيابة العامة
فقرة رقم : ١
إختصاص وكلاء النيابة الكلية بالقيام بتحقيق جميع الجوادث التى تقع بدائرة المحكمة الكلية التى هم تابعون لها إنما أساسه تفويض من رئيس النيابة إقتضاه نظام العمل فأصبح فى حكم المفروض - كما جرى عليه قضاء محكمة النقض - و لذلك لم يجد الشارع حاجة إلى تقرير هذا المبدأ بالنص عليه - أما ما يورد فى الفترة الأخيرة من المادة ٧٥ من قانون إستقلال القضاء المقابلة للمادة ١٢٨ من قانون السلطة القضائية فى فقرتها الأخيرة - فمقصود به قاعدة أخرى تتصل بتنظيم العمل عند ما يحيل رئيس النيابة أعمال نيابة جزئية على وكيل نيابة جزئية أخرى و ذلك عند الضرورة ليقابل هذا الحق حق النائب العام المخول له فى الفترة الثانية من المادة ٧٥ فى الأحوال العادية ، ومتى تقرر ذلك فإن الحق المخول لوكلاء النيابة الكلية فى مباشرة التحقيق فى جميع الحوادث التى تقع فى دائرة المحكمة - سواء أكان ذلك تحقيقا كاملا لتلك الحوادث أم القيام بإجراء أو أكثر من هذا التحقيق - هذا الحق يتعارض مع النطاق الذى يجرى فيه تطبيق الفترة الأخيرة من المادة ٧٥.
(الطعن رقم ١٧٨٠ لسنة ٣٠ ق ، جلسة ٣٠/١/١٩٦١)

==========

الطعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٣٨٠
بتاريخ ٢٨-٠٣-١٩٦١
الموضوع : نيابة عامة
الموضوع الفرعي : اختصاص وكلاء النيابة العامة
فقرة رقم : ١
لا يقبل الطعن شكلا إذا كان التقرير به فى قلم الكتاب حاصلا من كاتب المحامى بناء على توكيل صادر له من المحامى الموكل أصلا فى هذا الطعن يخول له فيه الطعن فى الحكم الصادر ضد الموكل ، و مثل هذا التوكيل باطل لما فيه من إسباغ ولاية من المحامى على كاتبه فى أمر قضائى بحت هو الطعن فى الحكم مما لا يملك المحامى أن ينيب عنه فيه من لا تتوافر فيه الأهلية القانونية للقيام به .
(الطعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٣٠ ق ، جلسة ٢٨/٣/١٩٦١)
==========